



بيان المملكة العربية السعودية

في المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يلقيه رئيس وفد المملكة:

معالي الدكتور/ هشام بن عبد الرحمن آل الشيخ

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان

مدة التحدث (3) دقائق

نيويورك

الثلاثاء 5-7 ذو الحجة 1445هـ، الموافق 11-13 يونيو 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس المؤتمر
السيدات والسادة:

تشهد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها الطموحة لإصلاحات كبيرة وتاريخية في مختلف المجالات بما فيها مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص؛ ويأتي اهتمامها بذلك انطلاقاً من قيمها الراسخة، والتزاماتها الوطنية والدولية.

وقد عملت المملكة على تطوير منظومتها التشريعية إيماناً منها بأن أهم مقتضيات تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ بناء إطار قانوني متين يعزز هذه الحقوق، ويمنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان، ويشكل صدور نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2023م الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يسعى هذا النظام إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها: عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم، وقد تم إعداده في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشارك الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صياغة هذا النظام، والذي اشتمل على عقوبات تطبق على الأفعال التي تندرج تحت الاعتداء، أو الإهمال، أو الاستغلال، أو الاستهزاء بهم.

واعتمد مجلس الوزراء اللائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولائحة المنشآت غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتهدفان إلى المساهمة في تحقيق التوازن والتكافؤ بين كافة فئات المجتمع وتحقيق الدمج الاجتماعي

عن طريق التنوع في البرامج الاجتماعية، وتنظيم عمل القطاع غير الحكومي المقدم لخدمات ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.

وتضمن برنامج التحول الوطني تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم خاص. يضمن استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع، ونتيجة لهذه الجهود فقد ارتفعت نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من 7.7% في عام 2016م إلى 13.2% في الربع الأول لعام 2024م)، كما بلغ عدد المنشآت المرخصة ذات بيئة موائمة لذوي الإعاقة (2,884) منشأة بنهاية عام 2023م.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي فتعد هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة هي الجهة المختصة في المملكة، التي تهدف إلى رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم، وتعمل الهيئة - حالياً - على اعتماد السجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، ليكون قاعدة بيانات لهم؛ مما سيسهم في تحديد العقبات والتحديات التي تواجههم، ثم معالجتها.

السيد الرئيس

في الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة التشريعات والسياسات التي تخصهم، إلى جانب عزمها على المضي قدماً في سبيل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على مواكبة المستجدات والتطورات في هذا المجال.
